المشكلات البيئية وعلاقتها بالتجارة الخارجية وطرق حمايتها في القانون الدولي: بين حق الدول في التنمية وحق البيئة من الحماية

د. طاهري الصديق
جامعة الجزائر03

الملخص:

يكمن الهدف الرئيسي لهذا البحث في تبيان طبيعة العلاقة بين البيئة والتجارة الخارجية، والتي تحددها وتؤثر فيها العولمـــة، وإظهار حقيقة تبني الدول للتنمية المستدامة كأولوية في ضبط التعاون بينها خاصة في الميدان التجاري، أم كأجندة لتحقيق مصالحها على حساب برامج حماية البيئة، مع توضيح ضرورة تضافر الجهود دوليا للتقليل من المشكلات البيئية التي تسببها العولمة والتحرير التجاري، وذلك للوصول إلى تحقيق التوازن الكافي بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التجارة الخارجية، العولمة، التنمية المستدامة.

L'objectif principal de cette recherche, c'est de démontrer la nature de la relation entre l'environnement et le commerce extérieur, déterminée et influencée par la mondialisation, et d'étudier la vision des pays vis-à-vis le développement durable , et la nature de coopération entre eux , en particulier dans le domaine commercial, ainsi, la nécessité de concertée les efforts internationaux visant à réduire les problèmes environnementaux causés par la mondialisation et la libéralisation du commerce, pour atteindre l'équilibre suffisant entre le développement économique et la protection de l'environnement.

Mots clés : environnement, commerce extérieur, mondialisation, développement durable.

مقدمة:

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، برزت الحاجة إلى تأسيس الأمم المتحدة على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي مؤسستا بريتون وودز " صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، أما على على الصعيد التجاري تم تأسيس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " الغات" والتي تمخض عنها المنظمة العالمية للتجارة بعد جولة الاوروغواي، ولكن تبرز اليوم مع زيادة التحرير التجاري، وتنامي المشكلات البيئية وعالميتها، ضرورة الاهتمام بقضايا البيئة والتفكير بجدية في تحقيق التوازن الكافي بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

إشكالية العلاقة بين البيئة، التجارة والعولمة هي في: عولمة المشكلة أم عولمة الحل؟

لأن العولمة الآن تحمل تغييرا مفاهيميا مهما في أسلوب التفكير حيال البيئة، لأن هذه الأخيرة تعتبر "تراثا مشتركا بين البشرية" وحمايتها يتطلب جهودا دولية تتجاوز الحدود. يضاف إلى ذلك استمرار التشكيك في نوايا حماية البيئة وعدم التسليم بالضرورة الملحة في ذلك؛ إذ تعتبرها بعض الدول أجندة معادية للرأسمالية والتقنية، بينما يراها البعض الآخر حرمان الدول من حقها في التنمية والتنافسية في إطار التعاون شمال – جنوب، ومنه يتمحور موضوع البحث حول الاشكالية التالية:

كيف للدول أن تتعاون لحماية البيئة عندما تتعارض مصالحها الاقتصادية والتجارية؟

ولأجل دراسة الاشكالية السابقة تم تقسيم الموضوع كما يلي:

أولا: علاقة البيئة بالتجارة الخارجية: من الغات إلى إعلان الدوحة؛

ثانيا: المشكلات البيئية العالمية المرتبطة بالعولمة والتجارة؛

ثالثا: جهود الأمم المتحدة في حماية البيئة.

المشكلات البيئية وعلاقتها بالتجارة الخارجية وطرق حمايتها في القانون الدولي:
بين حق الدول في التنمية وحق البيئة من الحماية

أولا: علاقة البيئة بالتجارة الخارجية: من الغات إلى إعلان الدوحة

زاد الاهتمام بقضايا البيئة والتجارة الخارجية مع زيادة أشكال التجارة والتوجه نحو المزيد من التحرير، خصوصا في هياكل التجارة المنظمة عالميا ابتداء من تأسيس الغات، والجولات التي تبعتها خصوصا جولة الاوروغواي و تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، وصولا إلى إعلان الدوحة واستئناف المفاوضات.

1/ البيئة في الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT):

عندما وضع الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة حيز التنفيذ العام 1947، لم يتم الاقرار بأي ارتباط صريح بين البيئة والتجارة، وإنما كانت مجرد تلميحات في المادة عشرين(20) من الاتفاق التي تضمنت استثناءات لقواعد المعاهدة الأساسية التي سمحت للدول بفرض اجراءات " ضرورية لحماية الإنسان، أو الحيوان أو الحياة النباتية أو " متعلق بحفظ الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ" ما دامت لا تؤدي إلى تمييز غير عادل ضد المنتجات الأجنبية أو تعمل على أنها قيود مقنعة على التجارة (1).

لكن مع بداية السبعينيات، وبمناسبة انعقاد " مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة" ستوكهولم، السويد 1972، طلب من أعضاء الغات إعداد دراسة حول أثر بعض المقترحات حول التجارة العالمية لمحاربة التلوث، لكن الدراسة أهملت المسألة الأهم، وهي التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

ولكن التوجه العام للغات كان حول المزيد من التحرير التجاري، ويمكن القول أنها تنصلت بشكل يكاد يكون جوهريا حول مسؤولية حماية البيئة، حيث أوردت في إحدى تقاريرها عن علاقة البيئة بالتجارة، بأنه لا يوجد تناقض أساسي بين حماية البيئة ونظام الغات التجاري، كما ذكر التقرير أن الغات ليست المنبر المخول مراجعة القوانين البيئية الوطنية أو تطوير المعايير البيئية العالمية (2).

2/ البيئة في المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

بعد جولة الاوروغواي التي تزامنت وتعديل لوائح الغات فيم يخص مراجعة نظام تسوية النزاعات التجارية، جاء تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، التي أقرت في قمة مراكش أفريل 1994 أن أطراف الاتفاقية اتفقت على:

"أن علاقاتهم في مجال التجارة والسعي الاقتصادي ينبغي أن يقوم من أجل رفع مستويات المعيشة وضمان العمالة الكاملة واحداث نمو كبير ومطرد في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي والتوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات بينما يتيحون الاستخدام الأمثل للموارد العالمية وفقا لأهداف التنمية المستدامة من اجل حماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز الوسائل لتحقيق ذلك بطريقة تتفق مع احتياجاتهم واهتماماتهم على مختلف مستويات التنمية الاقتصادية"(3).

كما تم تأسيس لجنة التجارة والبيئة ضمن الهيكل الدائم للمنظمة العالمية للتجارة، واعتمد فيم بعد قرار يخص التجارة في الخدمات وعلاقتها بالبيئة، ومع ذلك تم تقييد لجنة التجارة والبيئة للاعتراف بأن المنظمة العالمية للتجارة ليست وكالة بيئية، وأنه يتوجب على هذه اللجنة أن تعمل دائما على تعزيز مبادئ تحرير التجارة داخل المنظمة(4).

3/إعلان الدوحة حول البيئة:

اتبعت منظمة التجارة العالمية بعد مؤتمر سياتل الشهير سياسة خارجية جديدة من حيث الانفتاح على متطلبات منظمات وجمعيات البيئة والعمالية وحقوق الانسان لكنها لم تقم باجراء تعديلات جوهرية على قوانينها بما يتناسب مع حماية هذه

المبادىء ولا تزال قوانين المنظمة تشير الى مسائل البيئة وحقوق الانسان والصحة بأنها تقيد حرية التجارة، ومن المنتظر ان تشهد اجتماعات الدوحة جولة اخرى من المفاوضات بين الدول الصناعية والنامية حول هذه المبادىء (5).

في قمة الدوحة نوفمبر 2001، اتفق وزراء المنظمة العالمية للتجارة على فتح المفاوضات بشأن العلاقة بين البيئة والتجارة، الشيء الذي اعتبر خطوة هامة رفعت مستوى الاهتمام بالبيئة من مجرد دراسات أعدتها لجنة التجارة والبيئة إلى مستوى المفاوضات الكاملة بين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، وإدراج النتائج في قرار نهائي ملزم لكل الأطراف.

كما لم يتجاهل إعلان الدوحة مخاوف البلدان النامية من أن تشكل المفاوضات وسيلة للتمييز ضد سلعها، حيث أعطت لجنة التجارة والبيئة مهلة أخرى لدراسة تأثير تدابير الحماية البيئية على نفاذ منتجات البلدان النامية إلى الأسواق (الفقرة 32 من الإعلان).

ثانيا: المشكلات البيئية العالمية المرتبطة بالعولمة والتجارة

1/ تجارة الكائنات البرية:

إن أبرز ضحايا المشكلات البيئية الناجمة عن العولمة هي الحيوانات، والمهددة بالانقراض نتيجة الاتجار بها، حيث تعتبر تجارة الحيوانات من أكثر القطاعات ربحية في العالم، وثالث أكبر الانشطة الاجرامية العابرة للحدود وهو يحقق سنويا مبيعات من 10 إلى 20 مليار دولار (6).

وغالبا ما يتم نقل الحيوانات والنباتات النادرة والمعرضة للانقراض من البيئة البرية في البلدان الفقيرة إلى مشترين في بلدان غنية عن طريق عصابات التهريب، وتستعمل كأدوية أو منتجات توجه للتجارة.

وأمام خطورة ذلك استجاب المجتمع الدولي إلى ضرورة تنظيم تجارة الحيوانات عبر توقيع " اتفاقية التجارة الدولية في الانواع المهددة بالانقراض" في عام 1973 ، والتي تمثل قائمة تحوي أكثر من 30 ألف نوع من الحيوانات البرية. وقد وقع عليها أكثر من 150 بلدا(7).

2/ خسارة التنوع البيولوجي:

إن التنوع البيولوجي هو الذي يدعم الحياة على كوكب الأرض، ويعني التنوع الموجود في الكائنات الحية والذي يتراوح بين التركيب الجيني للنباتات والحيوانات وبين التنوع الثقافي.

حسب برنامج الأمم المتحدة حول البيئة، يعرف التنوع البيولوجي على أنه " التنوع بين الكائنات الحية من جميع المصادر بما في ذلك البرية والبحرية وغرها من النظم الايكولوجية المائية، والمجمعات البيئية التي هي جزء منها".

تحصل خسارة التنوع البيولوجي على مستويين، أولا النباتات والحيوانات الآيلة إلى الانقراض، حيث أقل من 2 مليون كائن حي فقط من أصل 14 مليون تم إحصاؤها، ثانيا جميع النظم الايكولوجية في المناطق الساحلية والبحرية وتجمعات المياه والغابات والأراضي الجافة تتعرض للتدمير نتيجة التلوث والتغيرات المناخية.

3/ مشكلة ثقب الأوزون:

لا تشكل طبقة الأوزون طبقة مستقلة في الغلاف الجوي لكنها تحتل طبقة ستراتوسفير بكاملها آخذة شكلها وأبعادها وارتفاعها عن سطح البحر، فتبلغ سماكتها حوالي 30 كم فوق خط الاستواء وحوالي 45 كم فوق القطبين مع ذلك فلا تزيد سماكتها عن 2ـــ 4 مم فقط إذا ما خضعت إلى شروط الغلاف الجوي القياسي السائدة عند سطح البحر(8).

كشفت العديد من الدراسات الجارية حول طبقة الأوزون، منذ عام 1956 وحتى الآن، أن طبقة الأوزون تستترف، وقد ظهر فيها ما يعرف بثقب الأوزون، وهو عبارة عن مساحة واسعة تزيد عن 20كم^2 يظهر فوق القارة القطبية الجنوبية متمركزا فوق القطب الجنوبي ترق فيها سماكة الأوزون أو تغيب كليا خلال فصل الربيع سنويا.

أمام هذه الأخطار المحدقة بطبقة الأوزون اتفقت دول العالم من خلال إبرام عدة معاهدات ، أهمها معاهدة فينا عام 1989 وبروتوكول مونتريال عام 1989 وإعلان هلسنكي عام 1989 واتفاقية لندن عام 1990التي كان من المفترض وفقا لها أن يتوقف استخدام مركبات الفريون أو كلوروفلوروكاربون وهالونات البروميد .بمختلف أنواعها بحلول عام 2000 م. كما عقدت عدة مؤتمرات عالمية ، وأهمها مؤتمر واشنطن عام 1992 وبكين عام 1992 ومونت كارلو عام 1992 وغيرها، لإيجاد بدائل لهذه المركبات، غير مضرة بطبقة الأوزون.

4/ الاحتباس الحراري

الاحتباس الحراري هو ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة وإليها. وعادة ما يطلق هذا الاسم على ظاهرة ارتفاع درجات حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي(9).

بدأ الشعور الظاهرة الاحتباس الحراري منذ عام1880 م، إذا ارتفعت حرارة جو الأرض بمقدار نصف درجة مئوية خلال القرن الماضي، وستزداد درجة مئوية واحدةً بحلول عام 2040 م ومن المتوقع أن ترتفع نحو 3,2 درجة مئوية لغاية سنة 2100 م. يتسبب ثاني أكسيد الكربون بنحو72% من ظاهرة الاحتباس الحراري تقريباً.

5/ التصحر

التصحر هو تعرض الأرض للتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي ذلك إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية. ويؤثر التصحر تأثيرًا مفجعًا على الحالة الاقتصادية للبلاد، ولعل استعراض بعض الأرقام والإحصائيات يكون كفيلاً بإلقاء الضوء على فداحة المشكلة (11):

- فعلى الصعيد العالمي، يتعرض حوالي 30% من سطح الأرض لخطر التصحر مؤثرًا على حياة مليار شخص في العالم.
- أما ثلث الأراضي الجافة في العالم قد فقدت بالفعل أكثر من 25% من قدرتها الإنتاجية.
- كل عام يفقد العالم 10 ملايين هكتار من الأراضي للتصحر. (الهكتار = 10 آلاف متر مربع.
- وفي سنة 1988 فقط كان هناك 10 ملايين لاجئ بيئي.

6/ التلوث:

التلوث " هو إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان و أنشطته المختلفة، مما يؤدي إلى ظهـــور بعض المـــوارد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي، و يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي"(12).

جعلت التجارة الخارجية مشكلة التلوث أكثر خطورة، بسبب اجراءات شحن والتخلص من النفايات، ومن أجل مكافحة ذلك تم التوصل في عم 1989 إلى اتفاقية بازل بشان التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود، والتي تضمنت ثلاث أهداف رئيسية هي(13):

- الحد من توليد النفايات الخطرة؛
- التخلص من النفايات الخطرة بالقرب من أماكن إنتاجها؛

- الحد من حركة النفايات الخطرة.

كما وضعت اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية في ماي 2001 ، ضوابط صارمة على إنتاج 12 من أخطر الملوثات وتجارتها والتخلص منها باعتبارها مواد سامة.

ثالثا: جهود الأمم المتحدة في حماية البيئة.

لقد بدأت جهودا دوليا طيبة تبذل في ميدان حماية البيئة عموما منذ منتصف القرن الماضي، كما ظهر وعي عالمي بهذا الدور مبكرا وتمت الدعوة من خلال التجمع الدولي المتمثل في الامم المتحدة للأخذ بمنهج متوازن ومتكامل ازاء القضايا والمشكلات البيئية.

1/ دور منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

قامت منظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات المتخصصة بدور فعال في مجال حماية البيئة وتطوير القانون الدولي البيئي، من خلال تبني استراتيجية خاصة بهذا الشأن إلى جانب الأنشطة الأخرى التي تقوم بها.

أ/ دور الأمم المتحدة

لقد لعبت الأمم المتحدة دوراً بارزاً في صياغة القانون الدولي للبيئة سواء من خلال تنظيم مؤتمرات دولية حول البيئة، أو من خلال إنشاء الأجهزة واللجان والبرامج المعنية بحماية البيئة، ويعتبر مؤتمر استوكهولم لعام 1972 حول البيئة الإنسانية والذي عقد تحت مظلة الأمم المتحدة العمل التقني الأول في مجال القانون الدولي البيئي، لكونه يحتوي على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها والكافية لتنظيم العلاقة في مجال حماية البيئة في الوقت الذي صدر فيه (14).

ومن الإنجازات الرئيسية لمؤتمر استوكهولم للبيئة الإنسانية، إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) United Nations Environment Program ، كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة (15).

ب/ دور المنظمات المتخصصة

قامت العديد من المنظمات الدولية الأخرى خارج إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باتخاذ إجراءات على المستوى الدولي والإقليمي للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة من جراء الأنشطة البشرية المختلفة. ومن هذه المنظمات نذكر:

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: (FAO):

تهتم المنظمة التي أنشئت عام 1945 برفع مستوى المعيشة والتغذية لسكان العالم والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على المصادر الطبيعية(16).

ومن هذا المنطلق قرر مجلس منظمة الفاو في عام 1972، بأن الأنشطة التي يقوم بها بشأن المحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الزراعية والغابات والأسماك، ذات علاقة وثيقة بالبيئة البشرية. ولذلك أبرمت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجالات متعددة منها: التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة، والمؤسسات على المستوى الدولي أو الوطني(17).

- منظمة الصحة العالمية (WHO):

تقوم منظمة الصحة العالمية بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة والغذاء، ووضع المعايير التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

وحيث أن التلوث البيئي يسبب آثاراً ضارة بالبيئة وبصحة الإنسان، فإن حماية البيئة من الملوثات تعد من صميم اختصاص المنظمة وفقاً للأهداف التي تسعى المنظمة الدولية لحمايتها(18).

وتساعد منظمة الصحة العالمية الدول في وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة وإعداد برامج لمكافحة التلوث، وتقييم فعالية هذه البرامج (19).

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA):

تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أهم المنظمات الدولية التي تعنى بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية والعمل على الاستخدام السلمي لهذه المواد، بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة والدول للحد من الآثار الضارة على حياة الإنسان وعلى الثروات(20).

- المنظمة البحرية الدولية (IMO):

هي من الوكالات الدولية المتخصصة تأسست عام 1948 وبدأت العمل في 17 ديسمبر عام 1958، وهي مكلفة بالمسائل الفنية المتعلقة بالملاحة البحرية وتحسين أمن الملاحة، ورقابة مياه البحار من التلوث الناجم عن السفن، والعمل على إعداد الاتفاقيات الدولية وعقد المؤتمرات الدولية المتعلقة بشؤون الملاحة الدولية(21).

2/ حماية البيئة في الاتفاقيات والمعاهدات

لقد شهدت نشاطات حماية البيئة على المستوى العالمي في العقود الأخيرة من هذا القرن توجهاً منظماً نحو حماية البيئة ونشوء مؤسسات لمعالجة المشكلات البيئية على الصعيد الدولي.

أ/ مبادئ الأمم المتحدة لحماية البيئة

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة عام 1983، والتي أصدرت تقريرها عام 1987 وأوصت بإعداد اعلان عالمي لحماية البيئة(22)، واعتمدت اللجنة مجموعة من المبادئ القانونية لحماية البيئة منها:

- ✓ لجميع البشر الحق في بيئة تليق بصحتهم ورخائهم.
- ✓ تلتزم الدول بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتستخدمها لخير اجيال الحاضر والمستقبل.
- ✓ تكف الدول عن النشاطات التي تتنافى والالتزام الدولي اتجاه البيئة.
- ✓ تحافظ الدول على الانظمة والعمليات البيئية الضرورية لعمل المحيط الحياتي، وتصون التنوع البيولوجي، وتلتزم بمبدأ المردود المستديم الامثل في استخدام الموارد الطبيعية الحية والانظمة البيئية.

ب/ مؤتمرات الأمم المتحدة لحماية البيئة

وانعقدت لهذه الغاية ثمانية مؤتمرات وآخرها في مدينة ري ودي جانيرو بالبرازيل، نتج عنها عدة اتفاقيات دولية برعاية الأمم المتحدة وهي:

- مؤتمر ستوكهولم 1972: شهد عام 1972 إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في العاصمة السويدية ستوكهولم، وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد المؤتمر. وفي العام 1972 نشر تقريران مهمان الأول- صدر عن (نادي روما) بعنوان (حدود النمو)، والثاني- عن مجلة The Ecologist بعنوان (مخطط للبقاء).
- مؤتمر قمة الأرض الأولى (ريودي جانيرو) 1992

المشكلات البيئية وعلاقتها بالتجارة الخارجية وطرق حمايتها في القانون الدولي:
بين حق الدول في التنمية وحق البيئة من الحماية

انعقد هذا المؤتمر في البرازيل بحضور 150 من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم. وكانت غايته وضع استراتيجية عالمية تلتزم بموجبها الدول جميعها بحل مشكلة تلوث البيئة، واختلال التوازن البيئي ومخاطره الحاضرة والمستقبلية على البشرية، وتحديد الالتزامات والتعهدات الواجبة في ضوء المقترحات والتوصيات التي تقدمت بها هيئة الأمم المتحدة. وتركزت المشكلة حول تحديد أسباب التلوث واستمرار تدفق الغازات في الغلاف الجوي، وتبين أن المسؤول الأول عن التلوث هو الدول الصناعية الكبرى، فالولايات المتحدة التي يبلغ عدد سكانها 4٪ من سكان الأرض، تسهم في نسبة 25٪ من التلوث، والدول الأوربية الصناعية بنسبة 13٪، كذلك فإن هذه الدول التي يبلغ عدد سكانها 20٪ من سكان العالم، يستهلكون 80٪ من موارد الأرض، في حين يحصل 80٪ من سكان العالم على 20٪ من موارد الأرض(23).

- مؤتمر قمة الأرض الثانية (نيويورك) 1997

كشف المؤتمر عن خلافات تبلورت في موقفين متباينين:

- ✓ تناقض بين موقف البلدان النامية من جهة، والبلدان الصناعية من جهة أخرى بعدم وفاء الدول الصناعية بتعهداتها المتعلقة بمساعدة البلدان النامية، التي اتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض الأولى.
- ✓ تناقض بين الدول الأوربية الصناعية من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى يتعلق بعدم قبول الولايات المتحدة، تعيين مواعيد محددة لتقليص حجم الغازات المنبعثة، بذريعة تمويل تكاليف الإجراءات العملية لتنفيذ هذه العمليات، وإحجام الاحتكارات الرأسمالية الصناعية عن تقليص أرباحها، وتخصيص جزء منها لمصلحة مشروعات حماية البيئة.

- قمة كوبنهاكن لتغير المناخ سنة 2009

وتكللت قمة كوبنهاجن بعد عامين من المفاوضات بإبرام معاهدة دولية بشأن تغير المناخ لتحل محل اتفاقية كيوتو لعام 1997 حول انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتي خرجت من عباءة الأمم المتحدة. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين بمثابة أهم لاعبين في التعامل مع ظاهرة تغير المناخ، ومن ثم فإن الكثير من التوقعات ترتبط بمدى استعدادهما الالتزام بالمستوى الذي تعتبره الدول الأخرى مطمئنا باهم القرارات القمة(24):

- ✓ التطبيق السريع والفعال فوراً ودون أي تأخير للتكيف مع التغير المناخي، والتقنية، وبناء القدرات لدى الدول النامية.
- ✓ التزامات طموحة للقضاء على الانبعاثات الكربونية أو الحد منها، بالإضافة إلى توفير تمويل مبدئي للدول النامية، وكذلك التعهد بتوفير التمويل اللازم على المدى الطويل.

- مؤتمر المكسيك 2010

وفي مؤتمر مكسيك الذي ترأست المناقشات فيه وزيرة الخارجية المكسيكية حيث تميز النص المقدم فيه انه كرس نقاطاً عدة من الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن و لم تقره الدول الـ 194 الأعضاء في معاهدة الأمم المتحدة، ورتبها في شكل دقيق وعملي. ويؤكد النص مجدداً ضرورة الإبقاء على ارتفاع درجات حرارة الأرض عند درجتين مئويتين، داعياً الأطراف الى التحرك بسرعة لتحقيق هذا الهدف على الأمد الطويل.

- مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (3-8 أفريل2011) بانكوك-تايلاند

بعد مرور أكثر من 13 عاماً على اعتماد بروتوكول كيوتو وثلاثة أشهر على اتفاقات كانكون، اجتمع في 3 أبريل في بانكوك ما يقرب من 200 طرف من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ (25).

وأخبر ألكسندر ساير، المتحدث باسم سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، ومقرها بون في ألمانيا، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن" اتفاقيات كانكون كانت عبارة عن صفقة سياسية، والآن يتعين على الحكومات الجلوس معاً لبحث التفاصيل الجوهرية حول كيفية تفعيل الخطط التي قامت بوضعها" مضيفاً أن المؤتمر الذي سيستمر لمدة ثلاثة أيام سيركز على كيفية المضي قدماً في مجال التقنيات والتمويل وإجراءات التكيف.

- مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (28 نوفمبر/ 9 ديسمبر2011) دوربان- جنوب افريقيا

أقر مؤتمر المناخ في دوربان في جنوب افريقيا الاحد سلسلة من القرارات حول مستقبل بروتوكول كيوتو وملامح اتفاق مستقبلي يشمل كل الدول فضلا عن جوانب مالية والتحقق من تحركات الدول المختلفة.

وفي ما يأتي النقاط الرئيسية في الاتفاق:

- ✓ مصير كيوتو بعد العام 2012؛
- ✓ اتفاق شامل في العام 2015؛
- ✓ تفعيل الصندوق الاخضر.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+20" جوان 2012

إن "ريو+20" هو الاسم المختصر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في 20/06/ 2012، أي بعد عشرين عاماً من مؤتمر قمة الأرض التاريخي الذي عقد في ريو عام 1992 .و هو أيضاً فرصة للتطلع إلى العالم الذي نريده في غضون 20 عاماً.

وتشمل الوثيقة النهائية لمؤتمر ريو + 20، والصادرة بعنوان «المستقبل الذي نريد» عدداً من الإجراءات، من ضمنها وضع أهداف إنمائية مستدامة، وكيفية استخدام الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتخاذ خطوات أكثر من مجرد قياس الناتج القومي الإجمالي لتقييم وضع البلدان، ووضع استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة، واعتماد إطار عمل لمعالجة الاستهلاك والإنتاج المستدام(26).

- مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ " الدوحة" قطر، نوفمبر 2012:

نتج عن هذا المؤتمر حزمة من القرارات يشار إليها بـــ "بوابة الدوحة للمناخ"، وتتضمن هذه القرارات تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية والاتفاق على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في الدوحة.

كما وافقت الأطراف أيضاً على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية. وتم تحويل عدد من الأمور التي تتطلب المزيد من الدراسة إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مثل: مراجعة 2013 – 2015 للهدف العالمي، وأعمال التخفيف بواسطة الدول المتقدمة والدول النامية، وآليات مرونة بروتوكول كيوتو، وخطط التكيف الوطنية،والقياس والإبلاغ والتحقق، وآليات السوق والآليات الأخرى، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراش وتدهور الغابات في البلدان النامية(27).

- مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ " وارسو" بولندا، نوفمبر 2013:

وقد تركزت المفاوضات حول تنفيذ الاتفاقيات التي تم الوصول إليها في الاجتماعات السابقة وتشمل استكمال عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

أقر الاجتماع القرار الخاص بالفريق العامل والذي يدعو الأطراف إلى البدء في تكثيف الاستعدادات المحلية الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني، بالإضافة الى الاسراع في تنفيذ خطة عمل بالي وطموح ما قبل 2020.

كما اعتمدت الأطراف قراراً بإنشاء آلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراش وتدهور الغابات في الدول النامية – وهي سلسلة مكونة من سبعة قرارات حول التمويل والترتيبات المؤسسية والقضايا المنهجية الخاصة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراش وتدهور الغابات في البلدان النامية(28).

- مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ " ليما" البيرو، ديسمبر 2014:

ركزت المفاوضات في ليما على نتائج أعمال الفريق العامل واللازمة للتقدم نحو اتفاق باريس أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في 2015، وتشمل هذه النتائج تحديد المعلومات والعمليات الخاصة بتقديم المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني في أقرب وقت ممكن في 2015، والتقدم نحو عناصر مسودة النص التفاوضي(29).

وبعد مناقشات مطولة، اعتمدت الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف "نداء ليما للعمل المناخي" والذي يدفع المفاوضات نحو اتفاق عام 2015 ويشمل عملية تقديم ومراجعة المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني. كما تناول القرار تعزيز طموح ما قبل 2020.

كما اعتمدت الأطراف 19 قراراً، 17 منهم بموجب مؤتمر الأطراف واثنين بموجب مؤتمر الأطراف العامل، وتشمل هذه القرارات عدة أمور من بينها: المساعدة في تفعيل آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار، والبدء في برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي، واعتماد إعلان ليما حول التعليم وزيادة الوعي. وقد استطاع مؤتمر ليما لتغيّر المناخ وضع الأساس لباريس وذلك عن طريق تتبع التقدم الذي تم في وضع عناصر النص التفاوضي لاتفاق 2015 واعتماد قرار حول المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني، ويشمل نطاق هذه المساهمات، والمعلومات المسبقة، والخطوات التي يجب اتخاذها بواسطة الأمانة بعد تقديم هذه المساهمات(30).

خاتمة

مع تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية زاد الاهتمام أكثر بإيجاد حلول لمشاكل من قبيل انقراض الكائنات الحية نتيجة العولمة والتجارة غير الشرعية، والتغير المناخي، والتلوث، والعمل على خلق مجتمع مستدام بيئيا، وقد بدا واضحا أن عملية التحول إلى التنمية المستدامة لحماية المجال الحيوي للأرض تتطلب جهود كل المجتمع الإنساني فهي مطلب مبرمج ويجب أن ينجز من قبل الجميع وبلا استثناء.

لكن منذ مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى يومنا هذا، لم تتمكن المؤتمرات والقوانين والمبادرات سواء على مستوى الدول أو المنظمات غير الحكومية من حل التوترات الجوهرية في علاقة العولمة بالبيئة، ولكن على العكس، شكل ذلك تحديات بين الدول، لتتدخل السياسة في ذلك، مانحة التجارة مزيدا من الحرية، لينعكس ذلك سلبا على توحيد الجهود لحماية البيئة.

المراجع:

1) نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، جولة الاوروغواي وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 18، 2010، ص 27
2) نفس المرجع، ص 32
3) النشرة الصادرة عن صندوق النقد العربي، العدد الأول، 1997، ص8
4) نفس المرجع، ص 11
5) نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، مصدر سابق، ص 35
6) محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 414 .
7) عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، حماية البيئة من النفايات الصناعية في ضوء أحكام التشريعات الوطنية والأجنبية والدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 223
8) اسعد عبدالرحيم عقراوي، استتراف طبقة الأوزون الأسباب، والنتائج المحتملة وأساليب المعالجة، مجلة العلوم، العدد 84، 1996
9) عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 369.
10) نفس المرجع، ص 370
11) عبد الواحد الفار، المرجع السابق، ص 297.
12) كاظم المقدادي (اساسيات علم البيئة) اصدارات الاكاديمية العربية في الدانمارك بدون سنة اصدار ص (60).
13) كاظم المقدادي، مرجع سابق ، ص 67.
14) دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، منشورات مركز السياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص 53- 55
15) سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 113
16) محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث: دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997، ص 210
17) سالمي رشيد، مرجع سابق، ص 112
18) دوناتو رومانو، مرجع سابق ، ص 56
19) عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد والمسؤولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، السعودية، 2007 ، ص 25
20) زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006. ص 260
21) بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، جامعة الملك سعود، الرياض 2002، ص58

22) نفس المرجع ، ص 89

23) محمد إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص 192.

24) مثنى عبد الرزاق العمر، تلوث البيئة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2011، ص 67.

25) نفس المرجع ، ص 68

26) مثنى عبد الرزاق العمر، مرجع سابق، ص 121.

27) نشرة مفاوضات الأرض، تقرير عن مؤتمر الدوحة لتغير المناخ، أطلع عليه 2015/08/19، على الرابط التالي: http://www.iisd.ca/vol12/enb12567a.html

28) موقع بوابة عمل منظومة الامم المتحدة في مجال تغير المناخ، اطلع عليه 2015/08/17، على الرابط التالي: http://www.un.org/ar/climatechange

29) نفس المرجع، بتصرف.

30) موقع بوابة عمل منظومة الامم المتحدة في مجال تغير المناخ ، مرجع سابق.